19940829-0001

اهاليهم حاصروا اعضاءه في دار الافتاء

"اللقاء الاسلامي" ناقش قضية المخطوفين وقرّر ملاحقتها ومطالبة الحكومة ببتّها

في اللقاء امس، من اليمين: كنيعو، القادري، المفتي خالد، الصلح، مزبودي، اللبان.

اهالي المخطوفين يغلقون البوابة الرئيسية لدار الافتاء.

طغت قضية المخطوفين على اعمال "اللقاء الاسلامي" الاسبوعي الذي انعقد العاشرة صباح امس في دار الافتاء، وقد فوجيء المجتمعون بذوي المخطوفين يحاصرون المكان علما ان هؤلاء ينفذون اعتصاما في الدار كل اربعاء.

فقد تجمهر عدد من ذوي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين منذ الثامنة والنصف صباحا في باحة دار الافتاء.

وقال بعضهم انهم كانوا ينوون التجمع في منطقة البربير واغلاق المعبر ولكن استعاضوا عن هذه الفكرة بالاعتصام في دار الافتاء.

واكدوا ان اعتصامهم "هو للحؤول دون ان ينسى المسؤولون قضية المخطوفين مع الانفراج الامني والسياسي الملحوظ الذي تشهده البلاد وما يرافقه من بشائر حلحلة لكثير من المشكلات الاجتماعية العالقة منذ سنوات ومنها قضيتا المهجرين والمعلمين المتعاقدين".

بقي المعتصمون هادئين حتى العاشرة، وما ان بدأ اعضاء اللقاء الاسلامي يتوافدون الى بهو دار الافتاء حتى اخذ ذوو المخطوفين يطلقون الشعارات والصيحات ويصعدونها مع بدء الاجتماع الذي ترأسه مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد وحضره الرئيس تقي الدين الصلح، والنواب السادة: ناظم القادري، جميل كبي، زكي مزبودي، صالح الخير، حسن الرفاعي، والوزراء السابقون بهاء الدين البساط، نسيب البربير، مالك سلام، عبد الرحمن اللبان، الدكتور محمد كنيعو. وغاب الرؤساء صائب سلام، رشيد الصلح، ناظم عكاري، والنائبان طلال المرعبي وزاهر الخطيب، والوزيران السابقان فؤاد وأمين البزري.

وعندما اغلق باب بهو الدار مع بدء الاجتماع، تعالت صيحات المعتصمين وحاولوا اقتحام المكان فاغلقت عندئذ الابواب والمداخل الرئيسية للدار مما خل المعتصمين على طرق الابواب بقوة والضرب على زجاج النوافذ ثم اخذوا يرشقون الابواب والنوافذ بالحجار، ولما حيل بينهم والدخول حملوا العصي ومنعوا الخروج من دار الافتاء واغلقوا بوابتها الرئيسية بعارضة خشبية من الخارج.

في اثناء ذلك خرج الرئيس تقي الدين الصلح، يرافقه النائب صالح الخير، لمحاورة الاهالي. وما ان اصبح في الخارج حتى احاطوا به وهم يصيحون. وظل الوضع هكذا نحو نصف ساعة لم يستطع خلالها الرئيس الصلح سوى قول عبارة واحدة هي: "ان قضيتكم هي اول قضية بالنسبة الينا، وسنفعل ما في استطاعتنا".

الا ان هذه الكلمة صعدت موقف الاهالي الذين طالبوا الرئيس الصلح بالعودة الى الاجتماع واتخاذ موقف عملي، يطالب بتحديد اعداد المخطوفين واسمائهم والعمل على اطلاقهم خلال ٢٤ ساعة.

وعاد الرئيس الصلح والنائب الخير الى الاجتماع، وبقي الجو كما هو الى ان خرج النائب زكي مزبودي في الثانية عشرة الا ربعا ليبلغ المعتصمين الآتي: "ان اللقاء الاسلامي اجتمع برئاسة سماحة المفتي، وانتم موجودون، وتداول موضوع المخطوفين واتخذ قرارا يقول فيه للحكم: "لقد صبرنا طويلا جدا، ونحن لا نستطيع ان نسكت على تمادي السكوت في قضية المخطوفين.

لا يمكن ان نسكت على تمادي هذا السكوت، ولا نريد ان تعطى اي اولوية لأي قضية على قضية المخطوفين لأنها في طليعة كل القضايا".

وان سماحة المفتي يجري الآن سلسلة من الاتصالات مع رئيس الحكومة والوزراء لابلاغهم هذا القرار، لأنه من المهم ان تنتهي هذه القضية بسرعة".

الا ان الاهالي واجهوا كلام النائب مزبودي بصيحات الاستنكار، وتقدمت احدى المعتصمات وقالت: "ان هذا الموقف هو موقف كلامي صدر اكثر من مرة، ونحن نتيجة الموقف الاسلامي الذي صدر عن القيادات والفاعليات اصبحنا يائسين. ونطالب بتحديد موعد لاعلان اسماء جميع المخطوفين واطلاقهم".

واضافت: "ان كل الحلول التي طرحت بقيت حلولا كلامية. ويا للاسف، نحن نرفض من اي زعيم وطني او اسلامي ان يقول لنا: من اين آتي لكم بالمخطوفين؟ نحن لدينا معلومات والمفروض ان يكونوا حريصين على القضية، المفروض ان يقاتلوا بقضيتنا اكثر منا.

لدينا معلومات عن مكان المخطوفين وعددهم ونعرف ماذا يفعلون بهم، ومع ذلك يأتي فادي افرام يوما ويقول عندنا ١٢٠ مخطوفا، وفي يوم آخر يأتي ايلي حبيقة ويقول عندنا ٦٠ مخطوفا، كذلك يفعل سمير جعجع وكريم

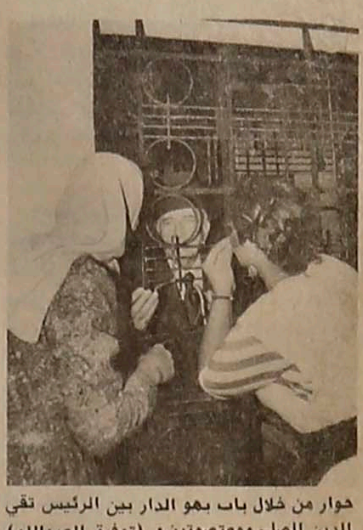

حوار من خلال باب بهو الدار بين الرئيس تقي الدين الصلح ومعتصمتين. (توفيق العبدالله)

بقرادوني، فبعدما اعترفوا انهم خطفوا ١٥٠٠ و٤٠٠٠ شخص قالوا انه لم يبق سوى ٨٠، ودفشونا على القيادات الاسلامية لتحميلها المسؤولية.

في مقابل كل الشانتاج الذي تفعله "القوات اللبنانية" وكل السكوت من جانب الحكومة، نريد منكم موقفا باطلاق جميع المخطوفين البالغ عددهم ٢٠١١ وموقفنا اليوم يقضي بان يتصل سماحة المفتي برئيس الجمهورية او تشكيل وفد من اللقاء الاسلامي لمقابلة رئيس الجمهورية ومطالبته بحل فوري غير مجتزأ وليس اطلاق الوعود والاحاديث".

وخرج الوزير السابق الدكتور عبد الرحمن اللبان وابلغ النائب مزبودي مضمون اتصال اجراه المفتي مع رئيس الحكومة خلال جلسة مجلس الوزراء. وقال النائب مزبودي لاهالي المخطوفين: "نتيجة الاتصال الذي تم الآن بين سماحة مفتي الجمهورية ودولة الرئيس رشيد كرامي خلال انعقاد مجلس الوزراء، طلب منه ان يتخذ في هذه الجلسة قرارا فوريا في شأن المخطوفين. وشدد على ان يحدد موعدا لاعلان الاعداد والاسماء".

مذكرة الاهالي

وفي الثانية عشرة والنصف دخل وفد من "لجنة اهالي المخطوفين" القاعة التي يجتمع فيها اعضاء اللقاء وسلمهم المذكرة الآتية:

"حتى تشق الخطة الامنية مسارها الصحيح لا بد من انهاء قضية المخطوفين والمعتقلين بالشكل الفعلي لأن ذلك هو عنوان الامن وصمام الامان.

ان لقاءكم الكريم الذي طالما تضامن معنا بالكلمة وحتى بالدموع، لم يصل الى انهاء هذه القضية الانسانية. من هنا الاستنتاج ان خللا ونقصا حاصلين في معالجة هذه القضية لا بد من تلافيهما. ولذا نطلب:

اولا: تشكيل وفد من لقائكم برئاسة سماحة مفتي الجمهورية الى قصر بعبدا ومقابلة رئيس الجمهورية.

ثانيا: استصدار قرار فوري مع اجهزة لتنفيذه، يقضي باطلاق جميع المخطوفين والمعتقلين.

ثالثا: في ما يتعلق بقضية المخطوفين، عدم القبول بالرقم غير الثابت الذي يتناوب على الاتجار به قادة الكتائب و"القوات اللبنانية".

رابعا: في ما يتعلق بقضية المعتقلين يهمنا ان نؤكد عدم دفاعنا عن المجرمين والسارقين، مع قناعتنا التامة بوجود مئات الابرياء الذين لا ذنب لهم الا انتماءهم الطائفي والفكري وغير مقتنعين بالجردة الرسمية التي تجرى في شكل شبه يومي عن قانونية التوقيفات.

لذا نطلب نشر كل اسماء الموقوفين وتحديد التهم الموجهة اليهم وفي حال عدم تحقيق المطلوب في هذا اليوم (امس) نطالبكم من موقع مسؤوليتكم المباشرة ومن موقع مواقفكم المؤيدة لقضيتنا منذ حدوثها ان تبقوا جميعا معتصمين في هذه الدار الشريفة والطلب من الوزراء المسلمين والوطنيين مشاركتكم حتى اطلاق جميع المخطوفين والمعتقلين".

انتقادات

وقد وجه عدد من اعضاء اللقاء انتقادات الى اعضاء الوفد للحال السائدة في الخارج وقال الوزير السابق المهندس مالك سلام: "ان بين الاهالي عددا من المندسين" ودار جدل بين الوفد وبعض المجتمعين حول وجود مندسين او عدمه، وحول تعديل الفقرة الرابعة من المذكرة لكي لا تفهم كأنها مطالبة ببت مسألة المعتقلين لدى الاجهزة الرسمية.

وقال المفتي لاعضاء الوفد: "نحن نحمل راية الدفاع عن قضيتكم، ولسنا الذين خطفوا ابناءكم. لقد اتصلنا الآن بمجلس الوزراء وطلبنا من الرئيس كرامي ان يتخذ موقفا صريحا في الجلسة ويكون من نتيجة هذه الجلسة اعلان اسماء الـ ٦٠٠ المحتجزين لديهم، وضمنا هذا الموقف بيائنا اليوم (امس)".

وسأل الوفد المفتي هل طلب من رئيس الجمهورية مباشرة حل هذه القضية. فاجاب: "عندما تكلمت مع رئيس مجلس الوزراء، سألته: ما رأيك ان اتكلم شخصيا مع فخامة رئيس الجمهورية". فقال لي: "ارجوك، أنا سأبلغ صوتك لرئيس الجمهورية".

وفي الاولى الا عشر دقائق غادر الوزير السابق المهندس مالك سلام الاجتماع، الا انه لم يستطع الخروج من الباب الرئيسي بسبب العارضة الخشبية، ووجد صعوبة كبرى في الخروج من الباب الجانبي لكنه تمكن في النهاية من المغادرة بمساعدة عناصر من قوى الامن الداخلي.

وحضر الى الدار بعد ذلك ثلاثة شبان كانوا لدى "القوات اللبنانية" واطلقوا قبل ٣ اشهر واطلعوا المجتمعين على المعلومات التي يملكونها حول المخطوفين. فيما كانت حدة التوتر بدأت تخف لدى المعتصمين وبدأ بعضهم بالمغادرة.

في هذا الوقت استأنف اللقاء اعماله وقالت مصادره انه قرر ملاحقة قضية المخطوفين مع كل الجهات "لأنه يخشى ان تتطور في اتجاه سلبي من شأنه ان يؤثر على مسيرة الانفراج".

وافادت هذه المصادر ان المجتمعين عرضوا الاوضاع العامة في المجالين الامني والسياسي، وخصوصا ما اثير حول قضية المعلمين المتعاقدين، واخذوا علما ببعض المعلومات في هذا المجال ومنها ان لجنة خاصة ستعنى بهذه القضية.

وفي الثانية والربع انتهى الاجتماع وصدر عن اللقاء البيان الآتي:

"تداول اللقاء الاسلامي قضية المخطوفين، واستمع الى وفد يمثل اهاليهم الذين تجمعوا في باحة دار الافتاء. وتوقف المجتمعون عند خطورة المواقف التي يمكن ان تترتب على عدم بت هذه القضية في اسرع وقت. وبما ان هذه القضية ما زالت تتأرجح ولم يصل فيها الحكم الى اي نتيجة على رغم تشكيل اللجان الرسمية لهذه الغاية.

لذلك قرر المجتمعون مطالبة الحكومة بانهاء قضية المخطوفين فورا واعتبارها من ضمن مستلزمات نجاح الخطة الامنية واعطائها اولوية مطلقة على بقية القضايا الاجتماعية والانسانية العالقة والمستجدة.

وقد اجرى صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية على الاثر اتصالا بدولة رئيس الحكومة السيد رشيد كرامي اثناء انعقاد جلسة مجلس الوزراء ووضعه في اجواء اهالي المخطوفين طالبا منه الاسراع في بت هذه القضية الوطنية والانسانية المهمة واعلان، اولا، اسماء جميع المخطوفين تنفيذا لقرار مجلس الوزراء في هذا الشأن، وثانيا اسماء المحتجزين لدى الاجهزة الرسمية في الدولة مع بيان اسباب التوقيف".

تصريح المفتي

وصرح المفتي خالد بعد الجلسة: "لا شك في ان ما من احد يلتقي اهالي المخطوفين ويستمع اليهم ويستطيع ان يوجه اليهم شيئا من العتب او اللائمة، لأنهم قد بلغ بهم الاسى بحيث لا يستطيع ان يشعر به الا من كابدما يكابدونه من آلام البعد عن ابنائهم واهاليهم المخطوفين او المحتجزين.

ان اخذهم هذا الموقف العنفي شيء كان منتظرا ونخشى ان يأخذ مدى اشد عنفا اذا لم تتدارك الجهات المسؤولة هذا الواقع وهذه الحقيقة، وذلك بدراسة وبموقف ايجابي سريع ينهي الاطالة لهذا الموضوع، وتمديد هذه المشكلة الى مدى اوسع او الى ايام اطول.

والمطلوب من المسؤولين ان يقدروا ظرف هؤلاء ويراعوا آلامهم ومصائبهم وان يشعروا معهم ويبادروا الى اتخاذ الموقف السريع والحاسم الذي يعطي كل ذي حق حقه ويرد هؤلاء الى اصحابهم".

وعن اتصاله برئيس الحكومة قال: "طلبت منه باسم "اللقاء" ان يبلغ مجلس الوزراء ولاسيما فخامة الرئيس ضرورة الاسراع في بت اطلاق المخطوفين وتنفيذ قرار مجلس الوزراء الاخير المتعلق بهذا الموضوع وكذلك المحتجزين لدى الجهات الرسمية في الدولة. وكان رئيس مجلس الوزراء متجاوبا معنا وسيعرض هذا الامر على المجلس ونتمنى ان يتحقق في هذه الجلسة ما يحقق آمال هؤلاء البائسين".

وعلق على مطالبة اهالي المخطوفين اعضاء اللقاء بالاعتصام معهم في دار الافتاء: "ان المطلب المهم الآن هو ان نطلب اخراج هؤلاء المخطوفين والمحتجزين واما مطالبتنا بالاعتصام وغير الاعتصام، فنحن سندرسه ونحن مقبلون عليه اذا كان هناك من ضرورة له. نحن نطالب الدولة بان تتخذ قرارات، وليس علينا نحن ان نحبس انفسنا لفرض مثل هذا الفرض. المهم ان تأخذ قرار باخراج المخطوفين والمحتجزين، ونلح على المسؤولين ان يتخذوا موقفا حاسما الآن مثل هذا الموقف يساعد في انجاح الخطة الامنية، وعكسه قد يؤدي الى شيء يضر بموضوع الامن".